

## تعليم ثقافة السلام: لماذا وكيف؟

بامبلا باكستر وفيك إيكوبوا

تعالج بامبلا باكستر موضوع الأهمية الكبيرة لبرامج تعليم ثقافة السلام في حين يقدم فيك إيكوبوا المنهج والدروس المستفادة من "برنامج تعليم ثقافة السلام في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي"، والذي تنفذه المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشبكة التنسيق بين الوكالات المعنية بالتعليم في مناطق الطوارئ.

### لماذا؟

لماذا ننفذ برامج لتعليم ثقافة السلام في حين أن ثمة برامج ومشروعات كثيرة أخرى بحاجة إلى التنفيذ؟ السبب هو أن البرنامج الجيد لتعليم ثقافة السلام يمكن الناس من التفكير بشكل بناء في موضوعات فعلية واجتماعية بحاجة إلى حلول؛ كما يمكنهم من تبني مواقف بناءة للعيش في المجتمع.

ويشمل مصطلح "تعليم ثقافة السلام" مجالات عديدة تتراوح من المناصرة الاجتماعية إلى الإصلاح القانوني، ومن التعليم الأساسي إلى العدالة الاجتماعية. ومن المتوقع عليه أن ثمة اختلافاً بين تعليم ثقافة السلام وبنائه. فتعليم ثقافة السلام يستهدف تغيير سلوكيات الناس؛ بينما يشمل بناء السلام العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وعند الضرورة، الإصلاح القانوني. ويحاول كلاهما أن يجعل حقوق الإنسان أمراً واقعاً.

وثمة مبادرات عديدة متاحة على نطاق واسع تركز على المناصرة الاجتماعية إما للقادة أو للمجتمع بوجه عام. وتوصف هذه البرامج عادة بأنها "قائمة على الحقوق"، بمعنى أنها تستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كأساس منطقي للتغييرات التي يجب إجراؤها. وعلى الرغم من أن هذه البرامج توضح في الغالب العوامل البناءة اللازمة لإحلال السلام، إلا أنها لا توفر عادة بيئة تعليمية لاستكشاف هذه العوامل.

وثمة بعض الفرق المسرحية والفنية والموسيقية المعروفة التي تقدم برامج تفاعلية تحوي أفكاراً عميقة، ولكنها تظل في جوهرها برامج للمناصرة الاجتماعية. وتخلق تلك البرامج وعياً بالمبادئ التي عادة ما يتضمنها تعليم ثقافة السلام ولكنها لا تعلم المجتمعات كيف تطبق سلوكاً بناءً.

وكثير من هذه البرامج التي تقدم منهاجاً دراسياً أو دعماً لمنهج دراسي (سواء فيما يتعلق بالتعليم الرسمي أو غير الرسمي) تعتمد على قدرة المعلم على أن يجعل المهارات والمواقف الأخلاقية المطلوبة جزءاً من قناعاته الشخصية دون

الاستعانة بتنظيم داعم للقيام بذلك. ويجب على المعلم بعد ذلك أن ينقل هذه المهارات والمواقف الجديدة إلى المتعلمين. وتعد هذه العملية عملية حيوية. فعلى العكس من تدريس موضوع تقليدي (حيث يكفي أن يلم المعلم بالمضمون)، تستلزم برامج تعليم ثقافة السلام منه، إذا أريد لها النجاح، أن يجعل جميع المهارات، والمعارف، والقيم، والمواقف الأخلاقية المرتبطة بتعليم ثقافة السلام جزءاً حقيقياً من قناعاته الشخصية. ومع ذلك لا يكفي، في حالات الطوارئ أو الإعمار، أن تكون هذه المبادئ والمواقف الأخلاقية جزءاً من قناعات المعلم. وسيكون من المدهش حقا إذا تبين أن غالبية المعلمين مدربين تدريباً كاملاً وقادرين على تطبيق برنامج تعليمي عام ومرن. وبالإضافة إلى ذلك، تكون للمتعلمين في تلك الظروف احتياجات خاصة. وتتمثل أكثر الاستجابات فعالية لهذه المواقف في وضع برامج وتدريب مصمم خصيصاً لذلك.

### السلام مسؤولية الجميع

إن تصميم برنامج يستجيب لظروف المعلمين غير المدربين تدريباً كافياً، ووضع مناهج تعليمية صارمة، وتحديد الاحتياجات الخاصة للمتعلمين يستلزم وجود منهج دراسي رسمي تنبني فيه المبادئ بعضها على البعض تدريجياً بحيث يكون التعلم القائم على حقوق الإنسان هو المبدأ الرئيسي. وهنا تُترجم مبادئ حقوق الإنسان إلى منهج يحدد كيفية تدريس البرنامج. ويشار إلى ذلك في الغالب بتعبير "التعلم القائم على الأنشطة" أو "التعلم الاستكشافي". وينبغي ألا يقيس التقييم ما تم تعلمه فحسب، بل أيضاً مواد ومنهج التعلم القائم على حقوق الإنسان.

وسوف يعلم هذا النوع من مبادرات تعليم ثقافة السلام المهارات والقيم المرتبطة بتعليم تلك الثقافة، إذ يسمح للمتعلمين بممارسة هذه المهارات ويعينهم على اكتشاف مزاياها بأنفسهم حتى يكتسبوا نفسياً تلك المهارات والسلوكيات. ولضمان نجاح البرنامج، يجب ألا "يُطبق لمرّة واحدة فقط"، بل يجب أن يكون مستداماً وذا تنظيم

محدد المعالم على حد سواء؛ فما من أحد منا يتعلم هذه السلوكيات على الفور. وإذا ما أردنا النجاح للبرامج التي تستهدف تغيير السلوكيات أو تطويرها، فعليها أن تكون قائمة على الأنشطة وأن نقوم بدورها في آن واحد.

### كيف؟

إن برنامج تعليم ثقافة السلام، الذي تشارك في تنفيذه شبكة التنسيق بين الوكالات المعنية بالتعليم في مناطق الطوارئ (انظر صفحة ٩)، منهج قائم على الحقوق للتعلم المجتمعي الرسمي وغير الرسمي على حد سواء، ومصمم لتعزيز المهارات التي تبني السلوكيات الإيجابية والبناءة من أجل السلام ومنع النزاعات والحد من وقوعها. وفي شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، يعمل برنامج تعليم ثقافة السلام على مستوى المدرسة والمجتمع على حد سواء.

ولقد صُمم تنظيم المنهج الدراسي لبرنامج المدارس الرسمية، والذي يركز على السنوات الثماني الأولى من الدراسة بالمدارس، كي يستجيب للتطور النفسي والأخلاقي للطفل. إذ يتمركز البرنامج حول الأنشطة والمشاركة، ويقوم على الألعاب والأنشطة والمناقشات الناتجة عنهما. وترتكز معظم الأنشطة إلى أسلوب التعلم الاستكشافي الذي يبحث في إجابة السؤال التالي: "ماذا يحدث عندما، أو إذا...؟". وتمكن هذه الأنشطة الأطفال من "إحلال السلام" بواسطة تجارب ملموسة داخل الفصول الدراسية وخارجها. وتخصص لتعليم ثقافة السلام حصّة واحدة لكل فصل في الأسبوع. وفي مخيمات كاكوما ودّاداب للاجئين في كينيا، يتم إعطاء حصص للصفوف العليا في السنوات الدراسية من الثامنة حتى العاشرة. وفي بعض مستوطنات اللاجئين في أوغندا، يتم تطبيق برنامج تعليم ثقافة السلام أيضاً في أنشطة ما بعد المدرسة. وتقدم المواد الدراسية دروساً وتنظيمات تفصيلية حتى يتسنى للمعلم أن يركز على فهم مغزى الدرس وتنظيمه، ويتأكد، بالتالي، من أن المنهج يعكس شكل النشاط المستند إلى التعلم القائم على الحقوق.

ويُطبق البرنامج المجتمعي من خلال عقد ورش

في الواقع؛ فما زال البرنامج يعاني بشكل متزايد من نقص التمويل على الرغم من نجاحه الكبير داخل المجتمعات، وهنا تكمن المفارقة. أما بخصوص الاقتراحات المتصلة بالمضمون والتدريب والتي وردت في التقييم، فيجري حالياً ضمها إلى المواد التعليمية المعدلة وأنشطة التدريب الميداني المتزايدة. وفي عام ٢٠٠٤، أقامت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين شراكة عمل مع اليونيسكو للمساعدة في الاستجابة للاقتراحات المتصلة بالمضمون وتوسيع نطاق البرنامج بما يضمن استمراره في حالات ما بعد النزاعات وفي البلدان النامية. وينبغي أن تكفل هذه الشراكة، إذا سمح التمويل بذلك، إمكانية تكرار البرنامج (وليس فقط مواد التوعية) في البلدان الأقل تقدماً. وقد قدمت طلبات بالفعل لتطبيق البرنامج في مناطق بالشرق الأوسط، وأفغانستان، وجزر المحيط الهادي (إندونيسيا، وجزر سولومون، وفيجي)، وجنوب شرق آسيا. ولا يمكن الاستجابة لهذه الطلبات، مع الأسف، إلا إذا التزمت الجهات المانحة بالاستمرار في تمويل البرنامج الذي يعتمد بطبيعته على كثرة الأيدي العاملة ويتمس بالبطء النسبي من حيث النمو والتنفيذ.

ولو تم إنفاق جزء بسيط من الأموال التي تُنفق على النزاعات في أنحاء العالم على برامج السلام مثل برنامج تعليم ثقافة السلام الذي تنفذه الشبكة بالتعاون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، لأمكننا أن نحقق مستقبلاً يسوده السلام والأمل في مجتمعات اللاجئين وفي البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاعات حول العالم.

باميليا باكستر هي منسقة تعليم ثقافة السلام في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وكبير المستشارين الفنيين في مجال السلام وحقوق الإنسان باليونيسكو. ويمكن الاتصال بالبريد الإلكتروني على العنوانين التاليين: [Baxter@unhcr.ch](mailto:Baxter@unhcr.ch) و [p.Baxter@unesco.org](mailto:p.Baxter@unesco.org)

فيك إيكوبوا هو المستشار الإقليمي لتعليم ثقافة السلام بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، المركز الإقليمي للدعم بنيروبي. ويمكن الاتصال به بالبريد الإلكتروني على العنوان التالي: [ikobwa@unhcr.ch](mailto:ikobwa@unhcr.ch)

يتطلب نجاح برنامج موجه نحو إجراءات عملية، مثل برنامج تعليم ثقافة السلام، من الكبار في المجتمعات أن يدعوا المهارات، والموافق الأخلاقية، والقيم التي يتعلمها الأطفال في المدارس. وينبغي تدعيم الروابط بين المدرسة والبرامج المجتمعية من خلال الاجتماعات وجلسات التدريب المشتركة.

تقع مسؤولية تحقيق السلام في أي مجتمع ما على أفراد هذا المجتمع. ولذلك، بدلاً من أن يركز التدريب على مجموعة مختارة من الأفراد (أولئك الذي يعتبرون من قادة الرأي)، من الأفضل استهداف كل أطفال المدارس فضلاً عن مشاركين متطوعين في البرنامج المجتمعي (مما يتيح استخدام أسلوب المشاركة من "القاعدة إلى القمة").

يعتبر تدريب المعلمين والمسهرلين أمراً ضرورياً، إذ لا يمكن للبرنامج أن يكون فعالاً إذا اكتفى القائمون عليه بتسليم المواد التعليمية إلى المعلمين دون أن يقدموا لهم التدريب المناسب.

من الضروري تطوير قدرة اللاجئين المتمرسين على القيام بأدوار تدريبية ضمن البرنامج لضمان الاستفادة من المعرفة والخبرة المحليتين وتعزيز الإدارة الأهلية للبرنامج. وقد كوّن كثير من خريجي البرنامج "لجاناً للسلام" للحد من النزاعات وحلها داخل المجتمعات وبين هذه المجتمعات (أصبحت الآن جزءاً من برامج الأمن العام للمخيم) كما كوّنوا فرقاً للشباب لتعزيز السلام البناء من خلال الرياضة والأحداث الثقافية. ويوفر برنامج تعليم ثقافة السلام للخريج "حلقات لإنعاش الذاكرة" مصممة لأغراض خاصة؛ ومع ذلك، لا تسمح الموارد بمزيد من المتابعة المنظمة.

يُمكن أن تسهل الشراكات بين الوكالات توسيع نطاق البرنامج، بحيث يصل بشكل خاص إلى مجتمعات اللاجئين والجاليات القادمة من بلدانهم الأصلية، والتي قد تمنع نشاطات البرنامج بسبب القيود الناتجة عن نطاق التفويض الممنح لتلك الوكالات. وينطبق هذا على الشراكة بين المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومنظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية التي أتاحت تقديم خدمات برنامج تعليم ثقافة السلام في مخيمات اللاجئين الكينية وكذلك في مناطق مختارة من جنوب السودان (حيث تعمل المنظمة).

ولقد أسهمت التقييمات الخارجية للبرنامج في كينيا بتعليقات بناءة حول إدارة البرنامج وتنفيذه. ولكن مشكلات الإدارة لم تُحل

عمل جماعية للكبار والشباب الذين فاتهم التعليم في مناطق اللاجئين والعائدين إلى الوطن. وتتسم ورش عمل تعليم ثقافة السلام بأن لها تنظيماً معيناً، وتتكون من ١٢ حصة مدة كل منها ثلاث ساعات. ومن المهم أن يتم التعامل مع البرنامج المجتمعي بنفس الطريقة المنظمة التي يتم التعامل بها مع برنامج التعليم الرسمي لأن المهارات والمبادئ تكمل بعضها البعض وتتبنى بعضها على بعض. وكما هي الحال بالنسبة إلى برنامج المدارس، يقوم منهج البرنامج المجتمعي على الحقوق أيضاً. ومن الضروري أن يفهم المسهلون مبادئ التعلم القائم على الحقوق وأن يدخلوها في منهجهم. ولأن البرنامج يعتمد على المهارات الحياتية للكبار المشاركين فيه، فإنه يستخدم في المقام الأول أسلوب المناقشة، وتستخدم ورش العمل كأداة مهمة لإدخال المناقشات الدائرة حول السلام والسلوك المعزز له في المناقشات العامة. وتجدر الإشارة إلى أن ورش العمل مفتوحة أمام كل أعضاء المجتمع، وتضم كل ورشة عمل مجموعة من ٢٥ مشاركاً. ويفترض القائمون على برنامج تعليم ثقافة السلام أنه إذا استطاع كل مشارك أن يتقن عشرة أشخاص ممن يعرفهم بالانضمام إلى البرنامج، فسوف يشارك في البرنامج ٢٠٪ على الأقل من سكان المجتمع في المناطق التي يُطبق فيها البرنامج.

ويجري تنفيذ البرنامج في أكثر من ١٣ بلداً (ولكن ليست كل البرامج ممولة من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين). وفي دباب وكومبا، يتلقى نحو ٣٥٠٠٠ فتى و١٤٠٠٠ فتاة بالمدارس الابتدائية دروساً أسبوعية عن تعليم ثقافة السلام. كما يتلقى أيضاً أكثر من ٢٧٠٠ طالباً في المرحلة الثانوية دروساً أسبوعية (على الرغم من أن عدد الفتيات لا يتجاوز ٣٤٠ فتاة فقط). وفي أوغندا، تُطبق البرنامج ٦٣ مدرسة فيها أكثر من ١١٠٠٠ فتى و٥٠٠٠ فتاة يتلقون دروساً أسبوعية منتظمة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتلقى هذه الدروس أكثر من ٩٠٠٠ طفل. وقد تلقى المعلمون تدريبهم في كينيا، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأثيوبيا، وأريتريا، والصومال، ومؤخراً في جنوب السودان. وحتى يونيو ٢٠٠٤، تخرج في البرنامج (المجتمعي) غير الرسمي بكينيا أكثر من ٢٦٠٠ خريجاً بأعداد متساوية من الجنسين لأول مرة. وفي بلدان شرق إفريقيا والقرن الإفريقي الأخرى، تخرج في البرنامج أكثر من ١٣٠٠٠ عضو من أعضاء المجتمع واستمر تدريب المعلمين والمنسقين على مدار العام.

وفيما يلي عدد من الدروس المستفادة: